نقابات العمال

بقلم الأستاذ راضى أبو سيف راضى بك
مراقب مصلحة العمل

كان من نتائج تقدم الصناعة وانتشارها فى مصر فى السنوات الأخيرة أن نبتت حركة عمالية أيدتها الحكومة فى كثير من الحالات، وغرض هذه الحركة هو الاتجاه والعمل على رفع مستوى الطبقات العمالية فى البلاد .

وكان طبيعيا أن يكون من أهم مظاهر هذه الحركة إتجاه العمال الى تأليف نقابات على نمط النقابات التى أنشئت فى البلاد الصناعية الأخرى لتوحيد صفوفهم حتى يمكن رفع مظالمهم لدى أرباب الأعمال ، ولدى الحكومة ، وحتى يمكنهم الحصول على عقود مشتركة تكون شروطها أكثر ملاءمة لهم من الشروط التى كانوا يحصلون عليها وهم منفردون .

على أنى قبل أن أتحدث عن مشروع قانون النقابات المعروض الآن أمام البرلمان أو عما نرجوه بعد صدوره من تنظيم هذه الحركة العمالية رأيت أن أبين السبب الذى دعا الى إنشاء النقابات فى البلاد الصناعية وصعوبة العمل بدونها .

كانت علاقة العامل فى الماضى مع صاحب العمل قبل تقدم الصناعة واستحداث الآلات واستخدامها فيها علاقة أقرب الى العلاقة العائلية منها الى علاقة الأجير بالمستأجر إذ كانت المصانع مهما كبر حجمها لا تحوى إلا عددا قليلا من العمال، فكان صاحب العمل يلمس بنفسه شكوى العامل من ساعات العمل أو من شروط استخدامه ويلحظ إن كانت الصناعة تضر بصحته، كما كان يلمس فوق هذا وعن قرب مبلغ كفاية الأجر الذى يتقاضاه له . كذلك كان العامل إزاء هذه الصلة لا يجد صعوبة فى الاتصال بصاحب العمل ليبين له شكواه أو يتفق معه على الشروط والأوضاع التى تلائمهما ولكن بعد أن قامت الصناعات الحديثة وحوت بين جدرانها آلاف العمال تباعدت هذه الصلة المتينة بل انعدمت فى كثير من الأحيان وأصبحت شروط استخدام العامل متأثرة بعدد العمال فى السوق ورغبة صاحب المصنع فى كثرة الإنتاج، وازدحمت المصانع بالعمال من النساء والأحداث فقدرت أجورهم وحددت ساعات عملهم بما لا يتفق ونفقات معيشتهم أو حالة العمل نفسه أو طاقة العامل الجثمانية وعلى هذا وجد العمال أنفسهم ملزمين، للتغلب على هذه الحالة، بأن يجمعوا كلمتهم حتى يمكنهم كما سبق القول أن يكونوا كتلة فيما بينهم يواجهون بها صاحب العمل القوى بسلطانه، الغنى بماله فيصلحوا من بعض الشروط المرهقة التى يعاملون بها .

وقد مرت هـذه الحركة بأدوار عديدة فلاقت صعوبة فى بعض البلاد بحجة أنها تتدخل فى حرية التعاقد الفردى إلا أن هذه الأدوار قد انتهت جميعها بالاعتراف للعمال بحق تأليف هـذه النقابات وأصبحت على ما نعلم فى البلاد الصناعية الكبرى مثل انجلترا تقوم بأجل الخدمات للعمال ولأرباب الأعمال أنفسهم .

وقد رأت الحكومة المصرية ، بعد أن تألف كثير من النقابات فى البلاد ، أن تتقدم بمشروع قانون للبرلمان يمكن اختصار أغراضه فى ثلاث نقط : أولاها الاعتراف بالشخصية المعنوية للنقابات حتى يمكنها إبرام عقود مشتركة مع أصحاب الأعمال عن الأجور وساعات العمل وشروط الاستخدام الأخرى ، وثانيها تنظيم قوانينها وتأليفها وماليتها حتى يسودها النظام وتكون هناك رقابة على الأموال التى تجمعها النقابات من الأعضاء ، وثالثها إبعاد النقابات عن العوامل التى كانت سببا فى فشلها أو طغيانها فى الماضى وهو الزج بها فى الحزبية وجعل إدارتها تحت تأثيرات بعيدة كل البعد عن الحركة العمالية الصحيحة .

وعلى هذا نرجو إذا ما اعتمدت الهيئة التشريعية مشروع القانون المعروض أن نبدأ بتنظيم النقابات حتى ننهض ونساهم فى تحسين حال العمال .

وقد وجه إلى مشروع قانون الاعتراف بالنقابات انتقاد من بعض المفكرين ورجال الأعمال فى البلاد مخافة أن تتجه النقابات اتجاهات غير محمودة أو خشية أن تتسلط عليها عناصر غير عمالية توجهها توجيها سياسيا أو حزبيا ، إلا أنه مع وجود النقابات الحالية وما دام التشريع المصرى الحالى لا يعارض فى تأليفها بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيعاقب كل من يفصل من أصحاب الأعمال أحد عماله لانتمائه إلى إحدى النقابات كان طبيعيا أن تتجه إلى تنظيمها وإحاطتها بضمانات قوية حتى تبعد عنها تلك العناصر التى يخشاها هؤلاء المفكرون .

إن حالة بعض النقابات فى الوقت الحاضر تدعو للأسف الشديد إذ لا رقابة على أموالها أو تصرفاتها ، وأعتقد أن ما حصل فى الماضى من استغلال حركة العمال لمآرب حزبية لا يرضى هؤلاء المفكرين ، فالرجاء معقود إذا ما صادق البرلمان على مشروع قانون الاعتراف بالنقابات أن يؤتى ثمرته ويحقق ما يرجوه العمال من خير .

هذا ما رأيت أن أذكره باختصار عن النقابات الحالية وعن مشروع القانون المعروض الآن أمام البرلمان ، وقبل أن أختم حديثى أود أن أتقدم الى رؤساء هذه النقابات بنصيحة أرجو أن تكون موضع تفكيرهم واهتمامهم لأنى أعتقد أنها ركن أساسى لنجاح النقابات ، تلك هى العناية كل العناية باختيار الرؤساء والقادة الذين يمثلون النقابات ويتعاقدون باسمها ، فكثير ما لوحظ أن رياسة النقابات لا تعطى إلا لبعض العناصر التى لا تقدر المسئوليات ولا تعلم

أن نجاح الحركة العمالية مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدم الصناعة ونجاحها ، وأن الصناعة هى الأم التى تدر اللبن على أبنائها العمال ، فاذا عاونوا على حسن الإنتاج تيسر المطالبة برفع مستوى المعيشة . كذلك يجب عليهم أن يذكروا دائما أن مشاكل العمال تمس مصالح الجمهور ، وإذا كان أفراد الشعب يعطفون على العمال ويؤيدونهم فى مطالبهم العادلة التى ترمى إلى رفع مستواهم فهم على عكس ذلك لا يرون مبررا للمنازعات وحركات الإضراب التى لا أساس لها . وأمامنا البلد الذى نجحت النقابات فيه نجاحا عظيما وهو انجلترا ، فهى لم تصل إلى هذه الدرجة من النجاح إلا بعد أن وجدت النقابات قادة مسئولين يقدرون أهمية الصناعة والعمل على الرقى بها فى الوقت الذى يطالبون فيه بتحسين حال العمال ويقدرون فوق هذا مصالح الشعب فلا يتخذون من تضامن العمال وجمع كلمتهم سلاحا يهددون به مصالح الجمهور فى كل مناسبة .

يعتقد الكثير من العمال بمصر أن النقابات لا تنشأ إلا لغرض واحد وهو مطالبة أصحاب الأعمال بتحسين شروط العمل ، كرفع الأجور ، وتخفيض ساعات العمل ، والحصول على راحة أسبوعية وغير ذلك من المزايا ، ومما يدل على تأصل هذا الاعتقاد فى نفوس العمال أن إحدى النقابات الهامة بمدينة القاهرة جعلت شعارها قول الشاعر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هوانا بها كانت على الناس أهونا

وطبعت هذا البيت على غلاف التذكرة الشخصية التى تصرفها للأعضاء فكأنها تذكر كل مشترك بأنه منضم إلى هيئة واجبها الأول والأخير إظهار حقوق الأعضاء والمطالبة بها . وان كان لهذا الاعتقاد فيما مضى ما يبرره كما ذكرنا .

على أن للنقابات أغراضا أخرى لا تقل أهمية عن الغرض السالف الذكر ، فهى تقدم لأعضائها خدمات ومساعدات جليلة كإنشاء جمعيات التعاون وصناديق الادخار والتأمين عليهم ضد المرض والشيخوخة والبطالة وغير ذلك من التأمينات الاجتماعية وإنشاء نواد للرياضة ومنازل للناقهين وتقديم الإرشادات والمساعدات المالية للأعضاء بمناسبة ما يرفعونه أو ما يرفع عليهم من قضايا ، وكل هذه أعمال سلمية لا تغضب أحدا من أصحاب الأعمال أو سواهم ويصح أن تكون من ضمن الأهداف الأولى للنقابات .

هذا ما أرجو أن أتوجه به إلى القائمين بالحركة العمالية ، آملا أن تجد هذه النصائح أذنا صاغية ، وبذلك تزول المخاوف التى تساور أرباب الأعمال من الاعتراف بالنقابات وتضمن نجاحها لتعمل على رفع مستوى العامل المصرى والمضى فى رفع شأنه ، وذلك فى جو يسوده الهدوء والسكينة والتعاون ، وبالله التوفيق ؛

راضى أبو سيف راضى